

حمدان العازمي لجميع الوزراء: ما إجراءاتكم لشغل الوظائف الإشرافية الشاغرة لديكم؟

الشاغرة، وتاريخ شغلها، وأسباب عدم شغلها حتى الآن، وهل يشغلها أحد في الوقت الحالي بالندب أو التكليف؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فيرجى بيان تاريخ الندب أو التكليف. 2- ما إجراءاتكم لشغل الوظائف الإشرافية الشاغرة؟ وكم عدد المرشحين لشغل هذه الوظائف في الوزارة وكل جهة على حدة؟ مع بيان موقف كل منهم، وهل هناك مخاطبات مع ديوان الخدمة المدنية بشأنهم؟ 3- ما مدى تأثير عدم شغل الوظائف الإشرافية على العمل؟ وهل يملك شاغلو هذه الوظائف بالتكليف أو الندب صلاحيات شاغلها بالتفويض؟



حمدان العازمي

الحكومية على تحقيق خطط الحكومة التنموية وتنفيذها على الوجه الأكمل، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1- عدد الوظائف الإشرافية الشاغرة في كل قطاع أو قسم أو إدارة في الندب صلاحيات شاغلها بالتفويض؟

وجه النائب حمدان العازمي سؤالاً مشتركاً إلى جميع الوزراء بشأن الوظائف الإشرافية الشاغرة في كل قطاع أو قسم أو إدارة في وزاراتهم وكل جهة تابعة، والدرجة الوظيفية الشاغرة، ونص السؤال على ما يلي: تعيش الوزارات والإدارات والجهات الحكومية أخيراً حالة استثنائية، نظراً لكثرة حالات التقاعد والاستقالات التي تقصد بها عدد من القياديين والإشرافيين في العديد من الجهات. ونظراً لما يترتب على التأخر في إجراءات شغل الوظائف الإشرافية الشاغرة من ضعف في الأداء الحكومي، وعدم قدرة الجهات

الطشه لتأجيل أقساط القروض واستمرار صرف بدل الإيجار للمخصص لهم في المطلاع



ميرقات الطشه

بمعنى بالتبعية، استمرارهم في دفع إيجارات مساكنهم الحالية، وهو الأمر الذي يفاقم معاناتهم المعيشية ويفرض عليهم أعباء

شأنها أن تعطل وتؤخر الأعمال الإنشائية والتشطيبات، وتحول بالتالي دون انتقالهم للسكنى في المنازل المخصصة لهم، ما

تقدم النائب د. مبارك الطشه عن تقديمه باقتراح برغبة بتأجيل أقساط القروض الإسكانية للمواطنين المخصص لهم في ضواحي مدينة المطلاع، والاستمرار في صرف بدل الإيجار المستحق، واستكمال الخدمات والمرافق الأساسية وتشغيلها. وجاء في نص الاقتراح إن المواطنين الذين خصصت لهم قسائم سكنية في بعض ضواحي مدينة المطلاع السكنية يعانون من غياب المرافق الرئيسية، وفي مقدمتها عدم توصيل التيار الكهربائي والمياه العذبة وإنارة الشوارع وغيرها، فضلاً عن عدم استكمال الخدمات اللازمة والضرورية مثل المخافير والمدارس والمستوصفات وأفرع الجمعيات التعاونية. ومما لا شك فيه أن كل تلك العوامل تمثل عوائق حقيقية من

استفسر عن آلية اندماج الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول وخطتها وأهدافها

الزيد: ما آلية تمويل عجز الموازنة العامة وما النسبة الفعلية للعماله الوطنية في «النفط»؟

طارئة؟ وجاء في سؤاله إلى وزير التعليم العالي ما يلي: أطلب إفادتي وتزويدي بالآتي: 1- ما أسباب تأخر وزارة التعليم العالي في عدم اعتماد لائحة البعثات على الرغم من مضي 10 أعوام على صدورهما؟ 2- ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي للتشجيع مع وزارة المالية وإدارة الفتوى والتشريع لاعتماد لائحة البعثات؟ أطلب تزويدي بجميع هذه الإجراءات.

مع ذكر الأسباب وتواريخ الاقتراض والمحد القانونية التي كان من المقترض الالتزام بالتسديد خلالها، وهل رصدت لها أموال للحكومة سابقاً؟ وما آلية الاقتراض لكل قرض؟ 5- في شأن تغطية أي ضمان مالي أصدرته الحكومة، أطلب توضيح التفاصيل. 6- في شأن سداد أي التزامات مالية حكومية طارئة بقررها مجلس الوزراء، هل حددت ضوابط قانونية لمثل هذه القرارات أو الحالات التي يمكن اعتبارها

2- ما آلية دعم اسواق المال وتطورها في الدولة من القروض؟ وهل أعدت دراسة الجدوى الاقتصادية لمثل هذا التوجه؟ أطلب تزويدي بالتفاصيل، وهل تحتاج الدولة إلى إنشاء اسواق رأس المال من الدين؟ 3- في شأن تمويل المشاريع التنموية من القروض، ما آلية تحديد المشاريع التنموية ذات الأثر التنموي؟ 4- في شأن إعادة تمويل أو استبدال دين عام قائم من القروض، أطلب تزويدي بالقرروض التي لم تسد،

10- ما الدور التي تفرض على المقاولين في العقود مع القطاع النفطي لتدريب العمالة الوطنية؟ وجاء في سؤاله إلى وزير المالية ما يلي: في شأن بعض الردود على سؤالنا البرلماني التي وردت في كتاب وزير المالية رقم 66 والصادرة في تاريخ 2023/1/8 حول أوجه صرف الدين العام، أطلب إفادتي وتزويدي بالآتي: 1- ما آلية تمويل عجز الموازنة العامة من القروض؟ وما آلية السداد؟ مع بيان المدد الزمنية.



أسامة الزيد

9- ما النسبة الفعلية للعمالة الوطنية في العقود المبرمة مع المقاولين في القطاع النفطي؟

شركات النفط بعد عملية اندماج القطاع النفطي؟ 5- هل أعدت دراسة لأثر عملية الاندماج على العمالة الوطنية؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فإنني أطلب تزويدي بها تفصيلاً. 6- الهياكل التنظيمية واللوائح والدرجات والمسببات المقترحة للقطاع النفطي بعد عملية الاندماج. 7- ما النسبة الفعلية للعمالة الوطنية في القطاع النفطي؟ 8- ما النسبة الفعلية للعمالة الوطنية في القطاع النفطي الخاص؟

وجاء في سؤاله إلى وزير النفط ما يلي: أطلب إفادتي وتزويدي بالآتي: 1- ما آلية اندماج الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية وخططها وأهدافها؟ مع تزويدي بها تفصيلاً. 2- ما الجدول الزمني لتطبيق خطة الاندماج في القطاع النفطي؟ 3- ما العراقيل والتحديات التي تواجه عملية الاندماج في القطاع النفطي؟ 4- ما آلية سداد قروض التمويل التي حصلت عليها

وجه النائب أسامة الزيد 3 أسئلة إلى 3 وزراء هم كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط د. بدر الملا، عن آلية اندماج الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بشأن آلية تمويل عجز الموازنة العامة من القروض، ووزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. حمد العدواني، عن سبب تأخر وزارة التعليم العالي في عدم اعتماد لائحة البعثات.

تتمتات

بقدره الرحمان، ولن نتردد في الدفاع عن حقوق الشعب، مهما حاولوا اللجوء لتشويه السمعة وبيقي الأشراف أشرفاً، شاء الفاسدون أم أبوا .”

الرئيس الفلبيني

العمالة الفلبينية إلى دولة الكويت. وقالت السفارة إن القائم بالأعمال الفلبيني لدى الكويت هوزيه المودوفار كابريرا الثالث أشاد بالإجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية الكويتية بإلقاء القبض على الحدث الذي ارتكب جريمة قتل الضحية جوليبي رانارا العاملة المنزلية الفلبينية وإحالة إلى القضاء الكويتي. وثمنت اهتمام الجهات المعنية في دولة الكويت ومتابعيتها الحثيثة للحادثة وتواصل وزارة الخارجية الكويتية والجهات المختصة بشكل مباشر مع السفارة الفلبينية لإبلاغها بجيئيات الحادثة المؤسفة. وثمنت السفارة لقاء وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح أمس الأول مع القائم بالأعمال كابريرا حيث قدم وزير الخارجية خالص العزاء وصادق المودة لأسرة وذوي الضحية رانارا ولكافة الشعب الفلبيني الصديق وحكومة جمهورية الفلبين الصديقة جراء ذلك الحدث الفردي المؤسف. وأشارت السفارة إلى أن اللقاء تناول مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وتأكيد الجانبين التزامهما التام بالاتفاقيات الثنائية الموقعة بينهما.

البلدي

وقال المنفوجي: إن المشروع الأول يتمثل بالمركز التعليمي الثقافي الترفيهي في شارع عبد الله الأحمد، وهو في طور تأهيل الشركات لبدء بعدها الطرح للتنفيذ بتكلفة قد تصل إلى 500 مليون دينار، وسيتم على خمس مراحل. وأضاف أنه دعماً لرؤية “كويت جديدة 2035”، قامت بلدية الكويت بالتعاون مع مكتب عالمي لإعداد التصاميم المبدئية للمشروع والحصول على اعتماد الدراسات المرورية وتقرير نطاق دراسة المردود الاجتماعي والبيئي. وأوضح أنه نظراً لأهمية المشروع أرتأت البلدية دعوة المستثمرين الراغبين في تصميم وترخيص وإنشاء وصيانة وإدارة واستثمار المشروع إلى تأهيلهم وفق الأسس الواردة في كراسة التأهيل وسيتم الطلب ممن تأهل منهم تقديم عطاءة متضمناً دراساته الفنية والاقتصادية المستوفية الشروط الواردة في وثائق طرح المزايدة.

وأشار إلى أن المشروع الثاني يتمثل بتطوير خليج الصليبيخات، لكن هناك بعض العقبات مع المجلس الأعلى للبيئة على أحد المحاور الأساسية فيه، مبيناً أن البلدية تعمل على إيجاد حلول لتلك العقبات ومن ثم طرحه بالآلية نفسها التي تعمل بها في مثل هذه الأقسام.

وذكر أن المشروع الثالث هو المنطقة الاقتصادية في العبدلي والتي تهدف إلى دعم مبادرات الاستثمار التي ستعمل على نمو الناتج المحلي لاقتنا إلى أن هناك لوائح بناء تفصيلية مدرجة ويجري الآن العمل عليها، وأشار إلى أن المشروع الرابع يتمثل في القضاء على ظاهرة السكن الاستعماري في مناطق السكن الخاص موضحاً أن هناك إجراءات يتم التنسيق بشأنها للقضاء على تلك الظاهرة. ولفت إلى أن المشروع الأخير يتعلق بتطوير واجهة الجھراء البحرية لخلق هوية جديدة للمجتمع الكويتي وهو في طور الطرح الآن.

التربية

الإجراءات اللازمة، حيال القائمين على النشر والمخالفة لأحكام القانون. ومن التعاون الممسر والبناء مع وزارة الداخلية، وما قامت به من سرعة في التحرك والقبض على

المويزري

القروض وإسقاط الفوائد، فإن رد البنك المركزي أكد على انتظام سداد القروض الاستهلاكية والإسكانية، وتدني نسبة التعثر بها، وأن تطبيق هذا الاقتراح يضيف عبئاً جديداً على الخزينة العامة للدولة، بالإضافة إلى وجود صندوق المتعثرين وصندوق دعم الأسرة، ولذلك يرى البنك المركزي عدم وجود مبرر لإصدار هذا القانون.

ولفت إلى أن القوانين التي تم إصدارها مثل صندوق المتعثرين ودعم الأسرة، تسببت بدمار كبير للمواطنين، لأنها وضعت لمنفعة البنوك ولم يكن فيها أي منفعة للناس، موضحاً أن المقترح النيابي لن يضع كلفة على المال العام، لأن شراء القروض سيكون مقابل الـ 120 ديناراً علاوة غلاء المعيشة. وأضاف أن اللجنة المالية طلبت من الحكومة تقديم بدائل بزيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية والمساعدات الاجتماعية، وإلغاء الفوائد الفاحشة على قروض الاستبدال، مشدداً على أنه كان المقترض على الحكومة مواجهة المجلس، وإعلان الرضف ووضع المبررات، أو تقديم البدائل ومن ثم تكون هناك خطوات أخرى. وأكد النائب المويزي أن ممثلي غرفة التجارة طلبوا إضافة بعض الأمور إلى القانون المقترح بشأن الغرفة، وأن أعضاء اللجنة أبلغوهم انتفايحهم على أي مقترح يقدمونه بما لا يخالف الشروط الأربعة التي حددتها اللجنة في هذا الشأن.

وقال المويزي إن بعض الوزراء في الحكومة اتجهوا لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، للإساءة إلى بعض المقترحات النيابية ومجلس الأمة وتصوير موضوع “إسقاط الفوائد عن القروض”، بأنه “إسقاط أو شراء قروض”، نافية وجود أي نية لدى اللجنة لسحب أي تقرير في الجلسات القادمة. وأكد أن دور مجلس الأمة في المشاريع التنموية يقتصر على اقرار الميزانيات التي ترفعها الحكومة، مشيراً إلى أن إخفاق هذه المشاريع مسؤولية الحكومة التي ترفض رقابة المجلس على أعمالها، وذكر أن أوجه الفساد في الميزانيات وأن لم يكن ظاهراً، تتم من خلال تضخيم المشاريع لفتح المجال للواصر الميزانية، وفتح أبواب الميزاني من أن هناك من لا يحترم الدستور والديمقراطية ومجلس الأمة، وهم الفاسدون ومن يرعاهم، ويريدون تنقيف الشعب من الديمقراطية، كي يتسنى لهم الوقت والظروف لإلغاء الدستور، ويذكر الجميع بكل الكلمات السامية لسمو الأمير الله - حفظه ورعاه - وتكرار سموه بوجوب التمسك بالدستور، وتأكيد على ضرورة مراعاة أحوال الشعب الكويتي.

واختتم النائب المويزي مؤتمره الصحفي بالقول: إنه “يجب على الحكومة وكل من له علاقة بالسلطة، التخلي عن هذا التحالف الذي مضى عليه 60 عاماً مع مجموعة من التجار، والذي نتج عنه الفساد وتدمير للصحة والتعليم ودمار للدولة”. وأوضح أن “أكثر من 60 سنة وأنتم متحالفون مع الفئة الفاسدة، عليكم التجربة بالتحالف مع الشعب الذي وقف معكم ولو ليوم واحد، والدليل 2 أغسطس والذي رفض فيه الشعب حتى الاستفتاء الذي طلبه آن ذاك الرئيس الفرنسي وقتها فرانسوا ميتران”، وأضاف: “تحالفوا مع الشعب الذي هو مصدر السلطات كما نص عليه الدستور لكن هذا الأمر لا تريبودونه”. ولف إلى وجود دعم إعلامي من ذات الفئات التي تملك البنوك والتي تسيطر على القرار وبالتالي لا نستغرب المسلسل التحريضي من قبل هذه الجهات.

أكد أن تحريضهم على الدستور والشعب واضح ومع الأسف لهم أدوات داخل المجلس وخارجيه، لافتاً إلى أن من يدفع الثمن الكبير والشعب الذي لا “يطر” من أحد شيء هذه حقوقه.. فلماذا يتم منعها عنه”، وأضاف أن “أجد المسؤولين إذا أتاه أحد من “التجار السلفي”، سب “الإخوان” وإذا أتاه أحد من “الأخوان” سب التجار السلفي، وحيماً يأتيه “الشعبة” يسب “السنّة” وهكذا،” موضحاً أن العناد والمكابرة لا يمكن إدارة البلد وإصلاحها به.

وقال المويزي: “أنا مسؤول عن كلامي وصعدت منتصف السلم، وإن رأيت أحداً من السلطة يقول كلاماً غير حقيقي أو غير واقعي، فسوف أقوم بالتصعيد معه لنهاية السلم”. وأضاف: “نفهم ما نفهم كيف”، و“بأن الله الكويتي محفوظة

موعد أقصاه 31 مارس المقبل، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء والتوصيات الخاصة بالمديونيات المتراكمة لدى الجهات الحكومية وكذلك التوصيات والمعالجات التي تضمن عدم تراكم المبالغ المستحقة للوزارات والإدارات الحكومية مستقبلاً.

وأكدت الهيئة أنه في حال عدم سداد المبالغ المستحقة، ستضطر لاتخاذ الإجراءات القانونية المترتبة على عدم الالتزام بذلك، بناء على بنود العقد المبرم مع حائزي تلك القسائم.

العراق

الهيئة علاء الدين القيسي لـ “كونا” إن الهيئة قررت تمديد العمل بإبقاء القادمين من دول مجلس التعاون من الرسوم ومن سمة الدخول “فيزا” عبر منفذي “مطار البصرة الدولي” و”سفوان الحدود”، وذلك حتى نهاية فبراير المقبل. وأقر العراق إعفاءات كبيرة لتسهيل دخول مواطني دول الخليج إليه إبان بطولة كأس الخليج العربي لكرة القدم، التي انطلقت في محافظة “البصرة” في السادس من يناير الجاري واختتمت منافساتها في الـ 19 من الشهر نفسه، ثم مدد تلك الإعفاءات مدة أسبوع بعد انتهاء البطولة، قبل أن يعود أمس لتمديدھا شهراً آخر.

كيف

الأوكرانيون من الروس، وفق صحيفة “واشنطن بوست” الأميركية. كما أفادت بأن الجرائم تتراوح بين سرقة الممتلكات، إلى التعذيب والقتل والاغتصاب، وترحيل الأطفال الأوكرانيين إلى روسيا، والضربات الصاروخية التي استهدفت البنية التحتية الأوكرانية بلا هوادة.

من جهتهم، قال خبراء قانونيون إن العدد المذهل من القضايا من شأنه أن يطغى على أي نظام قضائي في أي مكان. لكن المدعي العام الأوكراني، أندريه كوستين، تعهد بالتحقيق معهم جميعاً وتقديم كل أولئك الذين يمكن جمع أدلة كافية حولهم إلى المحاكمة. وأتاح تحرير الأراضي من قبل القوات الأوكرانية للمحققين الحصول على روايات مباشرة وأدلة جنائية في غضون أيام أو أسابيع من ارتكاب الجرائم وليس سنوات، كما كان الحال مع معظم المحاولات السابقة لمحكمة مجرمي الحرب. وأوضح المسؤولون الأوكرانيون أنه إذا نجحت أوكرانيا في استعادة المزيد من الأراضي، فقد يتضاعف عدد القضايا بسهولة، بحسب الصحيفة. في موازاة ذلك، صدرت أحكام بالسجن على 25 روسيا أدينوا حتى الآن، حيث تتراوح الأحكام بين 10 سنوات والسجن مدى الحياة.

ووفقاً للأرقام التي قدمها مكتب المدعي العام، فإن 18 فقط من بين 250 روسيا تم جمع أدلة كافية بحقهم لتوجيه الاتهامات وهم رهن الاحتجاز لدى الأوكران، كآسرى حرب.

الإرهاب

مصل يؤدون الصلاة بالداخل أو في طرقيهم إلى المسجد. ويقع مجمع الشرطة في منطقة شديدة الحراسة في بيشاور إلى جانب العديد من المباني الحكومية، فيما لم يتضح كيف تمكن الانتحاري من اختراق الموقع دون أن يلاحظه أحد.

وقال الضابط بالشرطة ظفر خان إن التفجير أدى لنهيار سقف المسجد، ما أدى لقتل وإصابة كثيرين. وقال شاهد عيان لمحنة جيو التلفزيونية الإخبارية المحلية “وقع الانفجار أثناء الصلاة، أنهار مبنى مؤلف من طابقين”، مضفياً أنه كان خارج المسجد مباشرة عندما وقع الانفجار. وأشارت الشرطة إلى أن المزيد من القتلى والمصابين مدفونون تحت الأنقاض.

وأظهرت لقطات بثتها محطة “بي.تي.في” الرسمية أفراداً من الشرطة وبعض السكان وهم يسارعون لإزالة الأنقاض والحفاظ وحمل المصابين على أكفأهم. وقال مسؤول بالشرطة يدعى سيكاندار خان: “أنهار جزء من المبنى ويعتقد أن الكثيرين تحت الأنق

القائمين والمشاركين في تلك المواقع، مبيناً أن التحقيقات تحظى بمتابعة حثيثة من قياديي الوزارة. لتطبيق الإجراءات القانونية على أي شخص من منتسبي الوزارة له صله بالقضية، أيا كان منصبه أو مسماه الوظيفي. وذكر أن الطلبة الذين ثبتت في التحقيقات مشاركتهم بتلك المواقع وارتكابهم لواقعة الغش، سيتم أيضاً تطبيق الإجراءات القانونية بحقهم. وأشار إلى أن الوزارة عقدت اجتماعات تنسيقية لقياديي ومسؤولي المناطق التعليمية، والقائمين على لجان الامتحانات، للتشديد والحزم في تطبيق إجراءات ضبط عملية الامتحانات ومنع الغش.

وأفاد الوعيدة بأن إجراءات تتبع عملية طباعة أسئلة الامتحانات، “شديدة” بدءاً من وضع الأسئلة من قبل التوجيه الفني العام ببرنامج متعددة وطابعاتها في المطبعة المركزية السرية وانتهاء بوصول صناديق الإحاثان إلى اللجان.

وأضاف أنه يتم فتح الصندوق برقم سري قبل بداية الامتحان بعشر دقائق بمحضر فتح يعتمد من رئيس اللجنة والمراقب المقيم المكلف من قبل المنطقة والمعلمين المكلفين من قبل المكنترول المركزي. ولفت الوعيد إلى أن وزير التربية الدكتور حمد العدواني وجه قياديي الوزارة، الى وضع آلية محكمة لضمان سير عملية الامتحانات بسلاسة ويسر والتطبيق الحازم لللائحة الغش، والتي أسفرت عن تسجيل “1741” حالة حرمان من الامتحانات للصف الثاني عشر.

وأكد عزم الوزارة على الاستمرار في طريق الإصلاح وتنفيذ خطتها، استعداداً لامتحانات الفصل الدراسي الثاني عن طريق وضع رؤية واضحة المعالم، تعتمد على مبدأ تقاسم المسؤولية والتكامل والتعاون بين كافة مؤسسات الدولة وجميع المؤسسات المعنية بعملية التعليم في المجتمع.

وأشار إلى اعتماد الوزير قراراً بشأن تشكيل اللجنة العليا المشتركة لامتحاتان برئاسته، تأكيداً لاهميتها وعضوية وكيل الوزارة رئيس عام الامتحانات وقياديي الوزارة وبمشاركة وزارات التعليم والداخلية والتجارة والإعلام، إضافة إلى الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وجمعية المعلمين. وأوضح أن اللجنة ستعمل على مواجهة ظاهرة الغش والقضاء عليها وترفع التقرير النهائي بأعمالها للوزير، إذ ستكون هناك خطة نهائية متكاملة ومدونة للإجراءات التنفيذية لمعالجة هذه الظاهرة، تبعا للتوصيات والقرارات المتخذة من قبل اللجنة العليا.

الصحة

كتاباً بهذا الشأن إلى مدير إدارة الرعاية الصحية الأولية تحت عنوان “التدريب على إعطاء لقاح كوفيد 19 موديرنا ثنائي التكافؤ”. وتضمن الكتاب تحديد المراكز التي ستتولى تقديم الخدمة وشملت: “مراكز الشخبة فتوح سلمان الصباح الصحي بالشامية، ومركز جاسم الزوران الصحي بالمنصورة، ومركز جابر الأحمد الصحي 1 في منطقة العاصمة الصحية، فيما شملت في منطقة حولي الصحية مراكز سلوى التخصصي الصحي، ومحمود حاجي حيدر الصحي، والرميثة التخصصي كما تخصص مراكز العمرية، وعبدالله المبارك والأندلس في منطقة الفروانية ومركزي الفطناس والفحيحيل التخصصي الصحي في منطقة الأحمدي ومركز العبدان التخصصي في منطقة مبارك الكبير فيما تم تحديد مراكز التعيم والعيون ومركز سعد العبدالله الصحي – طعة 10 في منطقة الجھراء”. وقد تم تخصص “مركز عبدالرحمن الزيد الصحي غرب مشرف لتقديم خدمة التطعيم للجرعة التعزيرية لعمر 12 وحتى أقل من 18 سنة والجرعة الأولى والثانية من عمر 5 وما فوق”.

الزراعة

وحالية، بسرعة تسديدها قبل انتهاء السنة المالية الحالية في